

أرضية المنتدى الإقليمي الرابع للمجتمع المدني التشاركي تحت شعار:

التشاور الترابي آلية للمساهمة في الحکامة المحلية وتفعيل الديمقراطية التشاركية

بتاريخ: الأربعاء، 26 ربيع الثاني لعام 1446 الموافق ل 30 أكتوبر 2024

يعد التشاور الترابي أحد الآليات المعززة للحکامة المحلية وتفعيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب. ويهدف هذا النهج إلى إشراك المواطنين والمواضعات والمجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى المحلي/ الترابي، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية وتلبية احتياجات السكان بشكل أفضل.

يتم تنفيذ التشاور الترابي من خلال مجموعة من الآليات مثل اللجان التشاركية، الاستشارات العمومية، والمنصات الرقمية... إلخ، مما يتيح للمواطنين فرصة التعبير عن آرائهم والمشاركة في تطوير مجتمعاتهم المحلية.

لصرح مفهوم المشاركة المواضعة في سياق عالمي متميز بتعاويل الديمقراطية التشاركية، حيث يتخضع دور الشعب المحلي في تدبير فضاء الشأن العام الترابي كركيزة محورية في البناء الديمقراطي.

إن السياق العام الكو يشهده العالم، والمتمثل في بلورة الاجراءات التي تدعم لامركزية القرار، مما يتصلب التوكير في آليات جديدة للعمل التنموي على المستوى الترابي. بحيث تعتبر آليات الديمقراطية التشاركية من أبرز هذه الآليات، التي تعرض نفعها كإجراء يستدعي دعم الفاعل المواطنين والمواضعات في النفاش العمومي وفي سيرورة اتخاذ القرار.

وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى تعزيز ادوار الديمقراطية التمثيلية من خلال تفعيل ادوار المواطنين والمواضعات وعدم حصرها في حق التصويت أو الترشيح، بل تمتد إلى المشاركة الفعيلة في السياسات العمومية وتعزيز كافة الحقوق المشروعة. بحيث يمكن اعتبار الديمقراطية التشاركية عملية تواصلية تمكن الاجراء من توكيد متعلباتهم وأولوياتهم، من خلال صياغة القرارات والمشاريع عبر مفاربات الاقتراح والتداول، إلى مفاربات التعاضد والالتزام والتشاور.

على هذا الأساس، أسس دستور 2011 لمنظور جديد في الارتقاء بالمشاركة المواضعة بالمغرب، حيث أفر آليات جديدة لتعزيز مساهمة المواطنين في مراقبة السياسات العمومية، إذ لا يمكن تصور التنمية دون الفاعل بعلي للسكان.

وتتبع هذه الآليات للمواطنين والمواضعات التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم، وتهدف بكلها إلى تعزيزهم على المبادرة الفاعلية، وتمويل مشاركتهم الايجابية، ليصنوا فاعلين تنمويين بكلها من متخرجين، ويتعاضد كلها من خلال لصرح انشغالاته والمساهمة في سن الفوانين المنظمة لحياتهم، وقد اختار المشرع المغربي عملة انماه لممارسة الديمقراطية التشاركية وحصياً وعلمياً.

ويعتبر التشاور الترابي من بين أساليب ممارسة هذله الكيمفرالضية، حيث يرتكز على عمليات التواصل المنظم والحوار المؤسساتك والنفاش والاستماع، والتعاون بين السلطات والساكنة للمشاركة في انشاء الفرارات والسياسات والبرامب والمشارب التي تمس الحياة العامة. ويستمد التشاور الترابي مرجعيانه من الوثيفة الدستورية والفوائن التنظيمية للجماعات الترابية التي أفرت فصول ومواا مرتبطة به. وتبسيما لهذا التوجه الدستوري، نصت الفوائن التنظيمية للجماعات الترابية في الماالة 111 على إحداث هيئة استشارية لدى مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الترابية بشراكة مع بعاليات المجتمع المدني، تختص بدراسة الفضايا المتعلقة بالمساواة وتكافؤ العرس ومغاربة النوع، ويتولى النظام الداخلي تسمية هذله الهيئة وتبديد كيبية تكوينها وحرص عملها وذللا اعتمادا على المرجعية الدستورية لأليات المشاركة، بحيث أصبحت اللامركزية الإلمارية ومجالسها مطالبة ببيع فنواك التواصل والحوار والنفاش مع المواهين وبعاليات المجتمع المدني .

وتكمن أهمية الموضوع فيما أصبحت تحتله الكيمفرالضية التشاركية بشكل عام وآليات التشاور العمومي بشكل خاص في النفاش حول المشاركة البعلية للمواهين والمواهناك في عملية صنع الفرار العمومي الصنف للتنمية . وهنا يمكننا التساؤل حول التبعيات والعفبات التي تواجه تصبب التشاور العمومي وآليات التغلب عليها لتببب المزيد من الشعاوية والمساواة. ويمكن لصرح الأسئلة البرقية التالية:

- ما هي بعالية آليات التشاور العمومي البالية؟
 - ما هي الإلمارات الفانونية والتنظيمية اللازمة لدعم التشاور العمومي البعال؟
 - ما هي التبعيات التقنية والتكنولوجية في تبببب التشاور العمومي؟
 - كيف يمكن قياس تأثير التشاور الترابي على صنع السياسات العمومية؟
 - كيف يمكن تبسين جودة المعلومات المفدمة للمواهين خلال عملية التشاور؟
- في إلمار الإجابة عن الأسئلة المذكورة أعلاه، سحاول البضاء البعموي للتنمية التشاركية اثارا الموضوع مع كل البرفاء والمتكلمين وذللا بغبة تحليل مختلف البوانب الإلمارية والمعصبات المتعلقة بآليات التشاور العمومي على مستوى المجالس الترابية، مستعرضين بذللا البعد التنموي انجاه التساؤلات المصروحة، لمحاولة معرفة تأثير المراجعات التي فامت او تقوم بها بعاليات المجتمع المدني في المساهمة في ارساء مفهوم جديد للتنمية مرتكز على المشاركة والحوار والتشاور وتكافؤ العرس ومغاربة النوع.

البضاء البعموي للتنمية التشاركية